

الفصل الثالث

ماذا بعد العولمة ؟

أمام تحدى صياغة العالم الجديد تبرز ثلاث مشكلات أساسية تواجه الإنسانية كلها وعلى هذه الإنسانية فى كليتها التعامل معها وهو تعامل يتأرجح بين منهجين متقابلين، وبالأحرى نقيضين. أى إننا أمام ثلاث أزمت أساسية ومنهجين فى التعامل معها ومن حصيلة تفاعل المنهجين مع الأزمت الثلاث يمكن تصور خيارين أساسيين لمستقبل النظام العالمى. والأزمت الثلاث التى يواجهها العالم حسب الباحثين الفرنسيين بيير كالام وأندريه تالمان^(٤٢) هى أزمة العلاقة بين البشر وهى شديدة الوضوح حتى فى الدول الغنية مع التصاعد الحقيقى للفوارق الاجتماعية بين الطبقات وأزمة العلاقة بين المجتمعات وبعضها البعض وأزمة العلاقة بين البشر وبين البيئة التى يعيشون فيها. أما المنهجان المتناقضان فهما ذلك الذى يستبطنه العقل السياسى الأمريكى لتكتيل الغرب الأوروبى خلفه لضمان استمرار مركزية أمريكا فى الغرب وتفوقها على العالم ولو على حساب مثل وقيم الحداثة السياسية ما يعنى استلهاها واستسلاما لعقدة الرغبة فى التفوق من ناحية، وذلك الذى يستبطنه التيار الإنسانى الواسع الرفض للهيمنة الأمريكية وللعولمة القسرية معا والمدافع عن مثل الحداثة السياسية من ناحية أخرى.

المنهج الأول :

هو المنهج النفعي الذي يتأسس على العقل الآداتى الشكلى الذى يسعى الى تكريس فجوة القوة الراهنة والوصول بها الى الاستقطاب الكامل عبر الإستخدام الكثيف والمتزايد للقوة فى التعامل الدولى سواء بالمعنى الإستراتيجى والعسكرى أو بالمعنى الاقتصادى والسياسى حيث القسر والإرغام المقننين يتسللان إلى شتى مناحى التعامل فى النظام الدولى.

ويستلهم هذا المنهج النفعي الأفكار الأساسية لنزعة التمرکز ونسق الفكر الكولونيالى وذلك على النحو الذى جسده فوكوياما فى مقاله الشهير بالنيوزويك ديسمبر ٢٠٠١م "هدفهم العالم المعاصر" والذى تساعل فيه حول ما إذا كانت المؤسسات والقيم الغربية فى الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطه القانون والرخاء المستند الى حرية الاقتصاد تمثل تطوعات عالمية أم أن ذلك التصور وهم غربى؟ وهو تساؤل يبدو لنا مراوغا لا يعكس دهشة مطلوبة للمعرفة بقدر ما يمثل استنكارا لما يعتبره فوكوياما شذوذا فى المزاج الثقافى لكل من لا يؤمن أو يعتنق هذه القيم والمؤسسات يمهّد لما يبغي الوصول اليه فى نهاية مقاله من اتهام للمزاج الثقافى العربى الإسلامى بالإنغلاق والفاشية. وكذلك برنارد لويس المستشرق الكلاسيكى الذى طالما وقع فى اسار التفكير النمطى المنبثق من قوالب جاهزة أو تقاليد موروثه تستبطن أغلب أعماله والأخيرة منها على وجه الخصوص "أزمة الاسلام: الحرب المقدسة والارهاب غير المقدس" اذ يندفع فيها الى مجازاة المكارثية الجديدة المتنامية ضد المسلمين لدى الرأى العام وفى دائرة القرار الأمريكى معا، وكذلك دانيال بايبس الأكثر تعصبا والأقل علمية من استاذة لويس والذى تصب أغلب أعماله وخاصة كتابه "الاسلام المسلح ينال من الولايات المتحدة" فى مجرى تيار صدام الحضارات، وغيرهم كثيرون أمثال بات روبرتسون، وجيرى فالتويل فى أمريكا، وأوريانا فالانشى فى ايطاليا، وميشال ويلبيك بفرنسا، ومارتن إيميس فى انجلترا.

ولا يبعد هذا المنهج كثيرا عن مدرسة القوة فى العلاقات الدولية أو المدرسة الواقعية التى سادت لردح طويل من الزمن وهى تستند إلى حجج كلاسيكية

تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول وهذا ما نجده عند مكيا فيللي في القرن السادس عشر وأيضاً عند كلاوزفيس في القرن التاسع عشر وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التي كانت تساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الإنفاق العسكري وهو ما يوصل إلى "سياسة القوة" أي أن تقوم الدولة القوية بإملاء إرادتها على الدول الأضعف ومن ثم فإن الحرب أو التلويح بالحرب - على الأقل - كان يمثل نقطة محورية في توصيفات أنصار السياسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية .

وفي مواجهة أزمات العالم الثلاث يستند هذا المنهج النفعي إلى افتراضين أساسيين يحكمان طريقته في التعامل معها:

الافتراض الأول: أن قوتي السوق سوف توفر لنا بطريقة شبيهة أوتوماتيكية التوازنات التي لا نستطيع تحقيقها، متجاهلاً في ذلك حقيقة أن السوق والعلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع البشر وكانت لها كفاءة واضحة على شرط أن نظل محتفظين لها بصفة الأدوات، وحيث مأساة التحديث كما يعرفها الغرب وكما انتشرت وفرضت نفسها تدريجياً في بقية العالم هي أن السوق والعلم والتكنولوجيا انتقلت من دائرة الوسائط كي تصبح هي الغايات، وفرضت نفسها على المجتمعات البشرية وتسببت في تراكم أزماتها التي لا مخرج معروف منها إذ يفقد العقل الأدوات إلى إبقاء بعض المجتمعات خارج الغرب كهوامش تعاني الفقر والجهل ولا تنتج أو تستهلك إلا ما يلبي حاجة التوسع الاقتصادي للمراكز .

أما الافتراض الثاني: فهو افتراض العمل في دائرة مفتوحة دائماً بين الإنسان والبيئة وهو أحد الافتراضات بالغة السوء والخطر في آن، فإزاء الطاقات الهائلة التي أصبح البشر يملكونها على الطبيعة فإنهم يجدون أنفسهم فجأة أمام مسئولية تحديد مصيرهم. وضد ما اعتقده العالم الغربي لقرون طويلة من أن مجتمعاتهم تعمل في دائرة أو دورة مفتوحة تستمد من خارجها مواردها، ومصادر طاقتها، وتستثمرها

لرفع مستوى معيشتها، ثم تلقى بالنفائيات مرة أخرى إلى الخارج، وترسل الفائض من سكانها لغزو قارات أخرى، فإنها صارت الآن محكومة بأن تعمل في عالم ممتلئ وعميق التبادلات فلا بد أن تعمل في دائرة مغلقة. كما أن تزايد حدة الفقر في الأطراف وزيادة مديونياتها يهدد في الحقيقة بإفناء العنصر البشري / المجتمعي الذي لعب دور الهامش والمحيط للنظام العالمي الحداثي ويقلص من درجة استقراره. وقد باتت هذه المصاعب أكثر حدة وعمقا مع تزايد إيقاع حركة العولمة طالما أنها تعمل على نفس الأرضية الفلسفية للنظام العالمي الحداثي في طبعاته السابقة والتي اتسمت دوما بالتمييزية، ولكن بوتيرة أسرع هذه المرة وأكثر استغلالية واقتحامية للأطراف تهدد بسرعة إفنائها ومن ثم تقويض استقرار البنية القانونية السياسية للنظام العالمي القائم.

هذا المنهج "النفعي" إذ يسعى إلى إدارة وربما تفجير "الاستقطاب" القائم فإنه لا يقودنا إلى بناء العالمية الإنسانية التي تجسد المصطلح الشهير عن "القرية العالمية" والذي نشى به ثورة الاتصالات كأحد أخطر مرتكزات ثورة المعرفة، بل يدفع بنا، على العكس، إلى آتون ما نسميه "المشهد العالمي المتوتر" والذي ينصرف بهذه الثورة إلى مؤشرات كمية وشكلانية محضة لا تنال من طبيعة وجوهر الموقف الإنساني العام ولا تقود إلى أي من أشكال التعاون والتكامل والتكافؤ النسبي وذلك عندما يقتصر تأثيرها على الاتصالية حيث تزايد درجة المكاشفة بطبيعة الخريطة الدولية لدى شتى أطرافها القابعيين أمام عدساته وشاشاته بما يعنيه ذلك ضمنا من معاني الحول والامتداد والحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية في مشهد واحد ولكنه يحتفظ لكل طرف فيها بدرجات مختلفة من الجمال والقبح ولكل ناحية فيها بدرجات أكثر اختلافا من الثراء والفقر وأيضا بما يوحى به من أداء مسرحي وتمثيلي به شبهة الدعائية والتجمل على مستوى الخطاب السياسي يمارس الترويج لما هو خفي ولا يكشف بسهولة عن مقاصده التي يسعى إليها مروجوا خطاب العولمة والاتصالية التقليدي أو القائمين عليه في مراكز إنتاج الهيمنة بل ويؤدي بالعكس إلى تكريس أنماط التفوق ومقومات القوة مما يقود إلى تفجير عوامل التوتر والتناقض إذ يطرح تأثيراته على مستويين أساسيين:

أولهما: المستوي الطبقي أو علاقات البشر داخل المجتمع الواحد حيث يمكن رصد صعود العنصري جان ماري لوبان في فرنسا وحصوله علي ٢٠% تقريبا من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٠٢م. صحيح أن نجاحه لم يكن متصورا بأي احتمال هذه المرة، ولكن الصحيح أيضا أن نجمه السياسي في صعود منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وأن ما حازره من قوة تصويتية كان كبيراً جداً بالقياس إلي موقعه في أقصى اليمين العنصري بل وكان كافياً لأن يحل ثانيا في السباق الرئاسي قبل جوسبان ممثل اليسار الفرنسي العريق بكل تاريخه السياسي الحافل وميراثه شديد الثراء في فرنسا وهو ما يبدو أمراً مثيراً للخوف وخاصة أن فرنسا ليست النموذج الوحيد في السياق الأوروبي فالنازيون الجدد في ألمانيا صاروا قوة معترفا بها، والفاشيون في إيطاليا يدخلون مع رئيس الوزراء بيرلسكوني فيما يشبه تحالف سياسي يقوم علي نوع من توافق المصالح، وبيرلسكوني هو المسئول الغربي الأبرز - علي هذا المستوي الرئاسي - الذي هاجم الإسلام بوضوح، بل وبعنف في ذروة الجدل حول صدام الحضارات بعد أحداث ١١ سبتمبر. كما يمكن رصد صعود اليمين الأمريكي المحافظ علي أرضية المجمع الصناعي العسكري النفطي القائم علي تحالفات الشركات المتعدية الجنسية ورجال الصناعة، وبعض القادة السياسيين والعسكريين، والباحث عن مصالح فتوية ودولارات ولو مشبعة بالدم علي حساب المواطن الأمريكي العادي، والمصلحة الأمريكية نفسها وهو ما كان الرئيس دوايت ايزنهاور قد حذر منه قبل أربعة عقود في خطبته الوداعية للبيت الأبيض، وأيضاً امتدادات في الخارج حيث الامتداد الطبيعي للشركات الكبرى عابرة الجنسية وتحالفاتها في بلدان المقر والنشاط مع قادة سياسيين وعسكريين وأصحاب مصالح كبرى من نخبة هذه البلدان التي قد تكون كبيرة مثل بريطانيا أو صغيرة مثل بولندا.

كما أن هذا التيار المحافظ هو من أصدر "القانون الوطني" أعقاب الحدث الكارثي مباشرة في سياق فوبيا مواجهة الإرهاب ولكنه في

الحقيقة يمثل تأثيراً سلبياً مشهوداً على روح الحرية التي كانت قد تأصلت في المجتمع والثقافة قبل النظام السياسي الأمريكي اذ ثمة خشية من أن تؤدي الإجراءات الاستثنائية التي يتضمنها الى تقويض منظومة حقوق الإنسان في الفلسفة الليبرالية التي شهدت أكثر تجسدها شفافية في التجربة الأمريكية لصالح الهواجس الأمنية، وهو ما يقود غالباً إلى بروز التعصب كملح في المجتمع الأمريكي وخاصة عندما تنتج هذه الإجراءات بالذات نحو غير الأمريكيين ومن بينهم العرب والمسلمين أو حتى المواطنين الأمريكيين من أصول عربية اسلامية فيتقوض بذلك ركن ركين في التجربة الأمريكية القائمة على بوتقه صهر شديدة لكل الأجناس والأديان.

وثانيهما: مستوى العلاقات بين المجتمعات والدول اذ يؤدي الى سفور العنف الرسمي المنظم كمنهج في التعامل الدولي علي نطاق واسع في شتي الاقاليم التي تنطوي علي صراعات ممتدة يتفوق فيها طرف علي الآخر بشكل ملحوظ. ولعل أبرز تجسدهات هذا التيار على المستوى الإقليمي يأتي في المنطقة العربية إذ يجسد الطرح للراهن لـ "الشرق الأوسط الكبير" وهو الموجة الثالثة لتيار الشرق أوسطية المعاصرة في الصياغة الأمريكية، ذلك الحضور الجديد والمختلف للولايات المتحدة في المنطقة والذي صار ضاغطاً عليها وغير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها عبر بوابة التوافق الغربي الواسع حولها، أو من خلال التفاهات مع دولها الكبرى المعتدلة، ونازعا الى حصارها عبر الأدوات الصغيرة من قضايا فرعية "محاكمة سعد الدين ابراهيم" أو خلافة "تورط بعض المصريين، والسعوديين في أحداث سبتمبر" أو إشكالية الموقف من الديمقراطية" والتي قادت تدريجياً وتصاعدياً الى مبادرة الشرق الأوسط الكبير والتي تتسم بأمرين يميزانها عن الموجتين الأولتين للطرح الشرق اوسطي في خمسينات ثم تسعينات القرن العشرين:

أوليهما هو الإتساع الجغرافى الملحوظ من الوصف "الكبير"، ومن التحديد إذ يضم ليس فقط باكستان وتركيا كما كان فى الموجة الأولى، أو تركيا وحدها فى الموجة الثانية، بل تركيا وباكستان وأفغانستان وإيران بجانب العرب وإسرائيل وهما الركيزتين الدائميتين للشرق الأوسط صغيرا كان أو كبيرا.

وثانيهما العمق الوظيفى المطلوب من الطرح وهو "التغيير الشامل" فعلى عكس الموجتين الأولتين من تيار الشرق أوسطية واللتين إستهدفتا أبعدا سياسية واستيراتيجية ضد الإتحاد السوفيتى أو تكيفا مع متطلبات الصراع العربى - الإسرائيلى، تستهدف الموجة الراهنة إحداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات أهمها النظام التعليمى، والخطاب الدينى! فضلا عن المكونات القومية فى تركيب الثقافة العربية وإن استبطنت هذه الأهداف لمطالب ليبرالية وإنسانية مثل دور المرأة فى الحياة العامة، ودور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى، والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

ولعل العمق الذى تتسم به هذه الموجة ينبع من حقيقة مهمة تميزها عن سابقتها، فبينما مثلت هاتان الموجتان إستجابة لتحولات دولية فقط أو بالأساس سواء من قبيل تدشين وممارسة سياسات الحرب الباردة وإعادة بناء التحالف الغربى فى الأولى، أو تجاوز هذه السياسات نفسها والقضاء على جيوبها وأنماط الصراع التى شكلتها فى الثانية، فإن الأخيرة تأتى كإستجابة لمحصلة نوعين من التحولات، **الأول** خارجى يتمثل فى النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة ١١ سبتمبر والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لصالح الولايات المتحدة منذ التسعينات والتى غذت بدورها الإتجاهات المحافظة واليمينية فى العقل السياسى الأمريكى. **أما الثانى** فهو داخلى يتعلق بالحالة العربية الراهنة التى تشهد ضعفا متناميا منذ حرب تحرير الكويت وحتى احتلال العراق، فلم يكن متصورا أن تطرح قوة دولية أخرى فى عالمنا المعاصر مبادرة من تلك النوعية التى تهدف الى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى فى جذرها الدينى ما لم تكن قد تمكنت من مفاتيح عديدة وكرست

لنفسها وجودا غير منازع فيه على ذلك النحو الإستثنائي الذي تجسده الولايات المتحدة منذ إحتلالها للعراق.

ولعل الأمر الأكثر خطورة في الموجة الراهنة لطرح الشرق الأوسط "الكبير" كونها لا تتطلق كسابقتها "الشرق أوسطية" من ضرورة حل الصراع العربى - الإسرائيلى كأساس لإغلاق ملفات الجغرافيا السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين، واستبدالها بملفات الجغرافيا الإقتصادية القائمة على أنماط التعاون والتكتل وتدعيم النزعة العالمية المفترض كونها روحا للقرن الحادى والعشرين، وإنما من إمكانية أو "وهم" تحييده باعتباره يصير الى مشكلة عادية أو فرعية قد تحل أو لا تحل، فهو ليس الغاية النهائية أو حتى الهدف المباشر الذى تحول الى شل قدرة المنطقة ليس فقط على إفراز العنف أو الإرهاب على نحو يهدد الأمن الأمريكى دعائيا، وإنما أيضا على إعاقة مشروع اليمين المحافظ لبسط السيطرة العالمية وتلبية مطالب المجمع الصناعى العسكرى، وضمان التفوق الإسرائيلى الحاسم عليها، ونزع عقيدة القومية العربية وهى الأهداف الحقيقية التى يتم التعمية عليها دعائيا بمحاربة الإرهاب، وثقافيا بالخطاب المراوغ حول صدام الحضارات.

ذلك أن التأثير الرئيسى على البنتاغون ومجلس الأمن القومى يأتي من أشخاص مثل برنارد لويس وفؤاد عجمي، الخبيرين بالعالمين العربى والاسلامى اللذين قدما للصقور اختلاقات فكرية شنيعة مثل "عقيدة العرب" وتراجع الحضارة الاسلامية المستمر منذ قرون، الذى لا دواء له سوى أميركا وقوتها حيث يصورون الشرق الأوسط وكأنه حيز فارغ يمكن فيه لأميركا خلق "ديموقراطية" مصطنعة و"سوق حرة" مصطنعة. وقد انضم الى هذه الجوقة في العراق جيش جرار من أصحاب الأعمال الساعين الى المتاجرة والعقود، والخبراء الذين سيعيدون صياغة حياة العراق السياسية والثقافية، من كتابة النصوص المدرسية المقررة الى تدوين الدستور، وبالطبع أيضا سياسته النفطية ولا تجد أكثر من الحديث عن حاجة العالم العربى الى الديموقراطية وكيف ان أقامتها في العراق سيعني انتشارها فوراً الى بقية الدول العربية حسب نظرية أحجار الدومينو^(٤٣).

هذا المنهج النفعي في سعيه إلى تبرير ممارساته ربما يلجأ إلى البحث عن خطاب جديد للشرعية قد يكون هو "صدام الحضارات" مثلاً كخطاب تكتيلي للغرب يقوم على افتراض يتعلق بمحورية الثقافة / الهوية الحضارية العامة في صياغة العلاقات الدولية أي في تفسير وتبرير أنماط للصراع والتنافس، والتكتل والتحالف الاستراتيجيين في المنظومة الدولية. وهو الافتراض الذي ضمنه المفكر الأمريكي ذائع الصيت صامويل هانتنجتون نظريته الغائية حول "صدام الحضارات" والتي استقطبت أغلب الجدل الفكري العالمي في التسعينات، وقبل أن تتواري نهائياً بعد خمول أصابها في نهاية العقد الماضي، جاءت أحداث سبتمبر الأمريكية لتذكّي فيها الروح وتشعل في جذوتها النيران. والموضوع الرئيسي للنظرية / الكتاب هو أن الثقافات أو الهويات الثقافية والتي هي علي المستوى العام هويات حضارية هي التي سوف تشكل في المستقبل، بديلاً للقومية والإيديولوجيا والمصالح السياسية والاقتصادية، أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تذهب أقسام الكتاب الخمس إلى محاولة تبرير هذا الافتراض الأساسي أو النظرية التي يسعى لإثباتها هانتنجتون^(٤٤):

القسم الأول: يبرر أنه: لأول مرة في التاريخ نجد أن الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، والتحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب ولا ينتج حضارة كونية بأي معني، ولا يؤدي إلى تغريب المجتمعات غير الغربية!

القسم الثاني: يبرر أن: ميزان القوي بين الحضارات يتغير، الغرب يتدهور في تأثيره النسبي، والحضارات الآسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والإسلام ينفجر سكانياً مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها، والحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافتها الخاصة.

والقسم الثالث: يبرر أن: نظام عالمي قائم علي الحضارة يخرج إلى حيز الوجود حيث المجتمعات التي تشترك في علاقات قري ثقافية تتعاون

معاً، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلي أخرى فاشلة، والدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها.

والقسم الرابع: يبرر أن: مزاعم الغرب في "العالمية" تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها "الإسلام والصين"، وعلي المستوى المحلي فإن حروب التقسيم الحضاري وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها "تجمع الدول المتقاربة" وخطر التصعيد علي نطاق أوسع وبالتالي يتطلب جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب.

وأما القسم الخامس فيبرر: أن بقاء الغرب يتوقف علي الأمريكيين بتأكيدهم علي الهوية الغربية، وعلي الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية حيث تجنب حرب حضارات كونية يتوقف علي قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها.

ولعل ما يمنع الإندفاع نحو هذا البديل منذ أحداث سبتمبر وحتى الآن رغم العدوان الأمريكي على العراق هو الموقف الأوربي من النزعة الأمريكية التدخلية إذ يبقى هذا الموقف هو المحدد لمدي تكامل الغرب الأوروأمريكي في اتجاه تناقضي مع العالم خارجه وبالذات مع العالم العربي الإسلامي ثم الصين الكونفوشيوسيه، فهل تنساق أوربا - بكل حكمتها - خلف النزعة الأمريكية فنكون بصدد صدام حضارات، أم تتجح أوربا بحكمتها تلك في كبح جماح الهيمنة الأمريكية، وفي تأكيد استقلالية دورها العالمي ؟

وبرغم الشراكة الممتدة بين أوربا والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى، بل وبرغم موقف التأييد الأوربي المبدئي لأميركا عند وقوع حدث سبتمبر الكارثي حيث كان شعار "كلنا أمريكيون" في مواجهة الإرهاب هو العنوان الذي صدر به جان ماري كولومباني رئيس تحرير "لوموند" الفرنسية جريدته في اليوم التالي للزوال، فان الموقف الأوربي قد تبدل مع سفور نزعة الهيمنة الأمريكية وبدا ان ما ظهر على السطح من تحالف طوال

الحرب الباردة وبسبب التهديد السوفيتي، كان يخفي ما تضطرب به الأعماق من تباين أساسي في الثقافة الاستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة والذي تعترف به الدراسات الصادرة عن أكثر مراكز البحوث اتصالاً بالإدارة الأميركية إذ تشير أحدث دراسة اشرفت عليها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والتي تستشرف أحوال العالم سنة ٢٠١٥م الى " تصاعد حدة التوتر السياسي - الاقتصادي بين الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما قد يؤدي الى انهيار تحالفهما تماماً"^(٤).

هذا التباين في الثقافة الإستراتيجية يبدو مرشحاً للتزايد حيث تشي قراءة التفكير الأوربي على المستوى الاستراتيجي بنمو النزعة الاستقلالية وليس بضمورها لتوافر الدافع والقدرة. ذلك أن أوروبا بعد الانهار السوفيتي تبدو للمرة الأولى منذ زمن طويل غير مهددة أمنياً تهديداً حقيقياً، فهي غير مندرجة في سياسات القوة والتنافس التي ميزت التاريخ الأوربي قبل الحربين العالميتين، وهي لم تعد تقع تحت طائلة تهديد الاتحاد السوفيتي، بل صارت أقرب الى العمل المشترك مع روسيا فقد انعقد بعد الحرب، للمرة الأولى، اجتماع مجلس روسيا - الاتحاد الأوربي بحضور كل الدول الأعضاء بما في ذلك الدول المرشحة للانضمام الى عضويته حيث حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من إعادة تقسيم أوروبا، وشجب "جدار شينغن الجديد" الذي يفصل بين أوروبا وروسيا، معرباً عن اسفه للتقدم الضئيل في المفاوضات حول الغاء التأشيرات بين الطرفين.

ومن الصحيح ان أوروبا ربما تعاني بعض الانشقاقات وخاصة بين المحور الفرنسي الألماني وبين الأعضاء العشر الجدد في الاتحاد من دول أوروبا الشرقية إذ تستعين الدول التي انضمت حديثاً الى الاتحاد الأوربي بالوصاية الأميركية كي تتجنب وصاية المحور الفرنسي - الألماني الذي اسس الاتحاد الأوربي عملياً وخاصة بولندا حيث القومية البولندية الوثيقة الارتباط بالكنيسة الكاثوليكية وسط محيط سلافي أرثوذكسي أو ألماني لوثيري بقيت تعيش حالة المرارة وعقدة الاضطهاد في العلاقة مع روسيا وألمانيا وهي الانشقاقات التي تحاول الولايات المتحدة استغلالها لتعويق الدور الذي

يمكن ان تلعبه فرنسا والمانيا على ساحة السياسات الدولية، ولكن الصحيح أيضا أنها لا تعاني الآن وعلى العكس من التسعينات الماضية، من أزمات كبرى أمنية وسياسية مثلما كان الأمر في البلقان ما فرض عليها الخضوع للدور الأمريكي، فلأول مرة ان تجد أوروبا نفسها موحدة في مجال أوسع وبعث أكبر يصنع الاتحاد الأوربي، كما تجد نفسها خالية من الصراعات تقريبا اللهم سوى من تناقضات سياسية عادية، وصراعات محدودة كامنة كاليوناني - التركي مثلا، وهنا فان التملل من السياسات الأمريكية يبدو أمرا منطقيا تماما في ظل غياب التهديدات التي صنعت اللحم الأطلسية، وفي ظل البحث المنطقي عن دور للقوة الأوروبية الموحدة والمتنامية.

وهنا يكتسب الجدل الراهن حول الأطلسي أهمية كاشفة: اذ تري أوروبا، وهو الأقرب للمنطق، أن الحلف الذي كان الهدف من تأسيسه أصلا طرد روسيا إلى خارج الفضاء الأوربي ودفع أمريكا إلى داخله وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة لم يعد مبررا الآن توسيعه أو حتي الإبقاء عليه مع وجود روسيا داخله الآن بعد توقيع إتفاق "ريكيافيك" للشراكة الأمريكية الروسية، إذ لم يعد للحلف معني أمني لا في نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوروبا ووسطها التي كانت تريد من إنضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا، ولا أيضا في نظر أوروبا الغربية التي عادت الشكوك تساورها حول "يالتا" أمريكية روسية جديدة، ولكن مع الفارق طبعا.

ويقول الخبير الدولي "إريك شو"^(٦): أن التفكك في عري التحالف الأطلسي بدأ منذ اللحظات الأولى لنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩، والأسباب برأيه متعددة وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقلال أو علي الأقل نيل "الإحترام" من جانب الأخ الأكبر الأمريكي في إطار مشاركة تعددية ما. فأوروبا التي بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمي تساوي الحصة الأمريكية "٢٥%" أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية، وهي في الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها لأن ذلك سيؤدي إلي بروز منافس قوي

لواشنطن علي الزعامة العالمية، كما أن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن واشنطن تقوده من "أذنه" نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية في الدرجة الأولى من دون الالتفات إلي الأهداف الأوروبية.

وعلي العكس - يقول شو -^(٤٧) فإن الولايات المتحدة تصر علي استمراره بل تسعى إلي توسيعه للاضطلاع بمهام أمنية في المحيط العالمي كله ولتبقى الدول الكبرى السابقة في أوربا الغربية وكذلك اليابان داخل قيود النظام الذي خلقته هي بعد الحرب العالمية الثانية وأن تنهيا عن تحدي قيادتها أو التطلع لدور عالمي أكبر وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية. إذ أعلن جيمس دوبينز مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوروبية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م "أن الخطر هو أنه من دون صمغ القيادة الأمريكية في حلف الأطلسي فإن الأوروبيين أنفسهم سيعودون إلي عاداتهم القديمة، أي بعث الروح القومية في قواتهم المسلحة وممارسة لعبة الجيوسياسية القديمة والتغيير الدوري للتحالفات"^(٤٨).

كما يختلفان أيضا حول مسألة الحرب ضد الإرهاب. ففي حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب في مصاف الحروب العالمية الأخرى ضد قوي الشر النازية والفاشية والشيوعية كما يشدد بوش دوما في خطابه وتصريحاته وفي جولاته الأوروبية، تعتبر أوربا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا وأن إثارة الأمر علي هذا النحو هدفها فقط إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة.

ولا شك ان الجدل حول حلف الأطلسي سوف يؤثر للمستقبل بصورة كبيرة لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين: حيث الرفض الأوروبي للنزعة الصدامية، وسياسات القوة الأمريكية سوف يبقي علي مسافة فاصلة بين توجهاتهما ويقود إلي ذبول الدور العسكري للحلف ثم ذبوله كهيكل قانوني وسياسي بعد ذلك تدريجيا ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلي ممارسة هيمنتها بوسائلها وقوتها، ومواردها الخاصة وانتشارها العسكري الواسع في شتي أنحاء الجغرافيا العالمية، وبإلهام وتبرير نزعة التمرکز الجديدة حول الذات الأمريكية فنكون بصدد نزعة هيمنة أمريكية ولكن دون بلوغ حد صدام

الحضارات. وأما القبول الأوربي بهذه النزعة والانصياع لتلك السياسات فيفقد إلى توظيف الحلف في خدمة الاستراتيجية الأمريكية حتي يتحول - ومع تمديده داخل أوربا وخارجها - إلى بناء استراتيجي جديد للعالم كله يصوغه منطق من معنا، ومن ضدنا، وعلي النحو الذي يهמש البناء القانوني السياسي للنظام العالمي القائم الآن في أفضل الأحوال أو يسقطه تماما ليحل محله في أسوأها. بينما يتحول خطاب الشرعية تدريجيا عن مقولات المركزية الأمريكية ودعاويها، إلى مقولات ودعاوي صدام الحضارات، ويبرز دور ما يسمى بـ "الإرهاب العالمي" كنقطة إرتكاز وآلية تبرير لسياسات القوة الأمريكية التي قد تبلغ حد خوض الحروب الساخنة في أماكن متفرقة ما يقود العالم إلى حالة فوضى وخاصة عندما تهدف هذه السياسات إلى إعادة هيكلة بعض المناطق المهمة حسب الرؤية الأمريكية غالبا، والصهيونية أحيانا في الإقليم العربي نزوعا إلى تصفية القضية الفلسطينية وتولية إسرائيل قيادة المنطقة، وفي شبه القارة الهندية لصالح التحالف الهندي الأمريكي الإسرائيلي المتنامي حول الصين وضد باكستان -التي تبقى رغم كل ما قدمته في المواجهة مع طالبان ورغم التحول الكامل لصالح أمريكا في مواقفها من أفغانستان- دولة إسلامية تحوز تيارات أصولية لا يؤمن جانبها، كانت ملهمة لحركة طالبان نفسها وداعمة لها وهو أمر قد يتجدد في أي لحظة وحسب أي ظرف. وهكذا من تبريرات مختلفة لسياسات القوة والصدام في مناطق العالم المختلفة. وهو ما يعني أن عالمنا سوف يعاني هزيمة الحداثة السياسية التي راكمها القرن العشرين، وأنه يتحرك نحو القرن التاسع عشر وليس كما كنا نتوهم، نحو الحادي والعشرين. وهو ما صاغه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وممثل الصقور داخل الإدارة الأميركية الراهنة بقوله: "لا بد من تحقيق اللقطة بين القرن التاسع عشر والقرن الحادي والعشرين" قاصدا بذلك العودة إلى ما كان يعرف بالنظام البريطاني في ثوب أميركي.

وأما المنهج الثانى:

فهو المنهج الأخلاقى النازع الى بناء ما نسميه "العالمية الإنسانية". هذا المنهج الأخلاقى يستند الى عقل نقدى ونزوع انسانى الى تجسير فجوة القوة الشاملة على نحو يحول دون حدوث استقطاب كامل: اقتصادى بين الأغنى والأفقر، أو استراتيجى بين الأقوى والأضعف ويصر من ثم على الاستخدام الواسع للدبلوماسية، والمحدود جدا للقوة العسكرية فى ادارة التناقضات على المستوى الدولى. ولا يبعد هذا المنهج كثيراً عن المدرسة المثالية فى العلاقات الدولية التى دخلت إلى الساحة الدولية مع دخول الولايات المتحدة نفسها إلى الحرب العالمية الأولى ومبادرة الرئيس الأمريكى ولسون إلى تبرير تورط الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى بناءً على المبادئ المجردة وطرحه لأربعة عشر مطلباً ذات طابع تحررى وانسانى تمثل قائمة أهداف عالمية يجب السعى إليها بعد الحرب. ومن هذا يتضح أنه فى حين تترك المدرسة الواقعية مسئولية تسيير الأمور الدولية فى أيدي القوى العظمى فإن المثالية تطالب بوضع أمور العالم تحت مظلة الإرادة الجماعية، والقانون الدولى ومن هذا النزوع المثالى ولدت عصابة الأمم وكان الأمل الذى يحدوها أن تعمل على الحلولة دون وقوع كارثة مروعة أخرى مثل الحرب الأولى. ثم كانت الأمم المتحدة بعد كارثة الحرب العالمية الثانية، وبمجرد توقف المدافع.

وفى مواجهة أزمات العالم الثلاث يسعى المنهج الأخلاقى الى "ترشيد الاستقطاب" العالمى القائم بدلا من تفجيريه كما فى المنهج النفعى وذلك فى نزوعه الى صياغة تكامل "العالمية الإنسانية" ولذا فهو يشكك فى الافتراض الأول للعقل النفعى "الثقة المطلقة فى أدوات السوق والتكنولوجيا"، ويرفض الافتراض الثانى له "العمل فى دائرة مفتوحة" ويؤكد على أن الدائرة قد صارت مغلقة بالفعل، وهو يتناقض تماما مع الافتراض الثالث وهو "الدور السلبي الحتمى للثقافة فى تفجير الصراعات الاستراتيجية المستقبلية" بعد زوال الصراعات القومية والإيديولوجية مؤكداً على أن الثقافة عبر الروح الليبرالية والنزعات الإنسانية قد تكون وسيلة لحوار الحضارات لاصدامها ومن ثم ركيزة لبناء العالمية الإنسانية وليس إفناء البشر.

- فضع افتراض الثقة المطلقة في آليات السوق والتكنولوجيا يفترض المنهج الأخلاقي وعقله النقدي أن ثمة حد يجب علي الفجوة بين الشمال والجنوب أن تتوقف عنده لا تتجاوزه أبداً وهو ما يعرفه المفكر الأرجنتيني إنريكو داسل^(٩) بحد "تدمير البشر" ويعني به انفلات هذه الفجوة في العمل علي الإفقار من ناحية والإثراء من ناحية أخرى علي النحو الذي يؤدي لإختلال بنية النظام العالمي ولا يعمل علي استقراره لكثرة المحتجين ضده والمتمردين عليه سواء من الطبقات الأفقر داخل المجتمعات، حتي الأشد ثراءاً منها، أو من المجتمعات الأكثر فقراً بعامه ضد الأكثر ثراءاً. ومن ثم يفترض هذا العقل الأخلاقي أن ثمة قيوداً عملية وليست أخلاقية فقط علي هذا الافتراض تتجسد في القدرة علي استيعاب الأطراف داخل النظام نفسه دونما حرمان لقدرة المراكز علي التطور والثراء وهو الأمر الذي يفرض خيارين حديين:

أولهما هو خيار العقل الآداتي حيث الإصرار علي رفض هذا الاستيعاب مما يهدد بتقويض النظام نفسه أمام حالة بديله تعد الفوضي أكثر احتمالاتها.

وثانيهما هو القبول "الأخلاقي" بتعديل في هيكلية البناء القانوني والسياسي للنظام العالمي القائم في إتجاه صيغ ورؤي وأفكار أكثر انسانية واستيعابية قادرة علي إلهام الوعي الإنساني بمفردات مباراة سياسية غير صفرية، وحفز تطور إيجابي لدي مراكز النظام العالمي القائم بات حتميا وهو القبول بتقديم تنازلات في الصيغة التوزيعية التمييزية التي تم التعامل بها في الأطراف علي نحو يقلل من درجة تركيز الثروة لديهم ويزيد من انتشارها في الأطراف ومن ثم يقلل من التناقضات بينهما ويعمل علي استمرار النظام القائم ولكن علي أساس حدائه جديدة أكثر تطهراً من الروح الأنانية التقليدية لنمط الإنتاج الرأسمالي ومن نزعة التمرکز الأوربي، وأيضاً من وريثتها الأمريكية، وبالذات من العقل الآداتي النفعي الذي يعطي الوسيلة علي الغاية حتي لو قاد ذلك إلي صدام الحضارات إذ يقود هذا

العقل إلي استلاب الإنسان في المركز أيضا وليس في الأطراف فقط.

- و ضد افتراض العمل في دائرة مفتوحة، يفترض العقل الأخلاقي أن البيئة الطبيعية تمثل الرمز الأساسي والنهائي للمشارك الإنساني الأمر الذي يفرض تكامل الجهود البشرية وتوحيدها في مهمة الحفاظ عليها بما يدعم تجانس العالم ويمثل قياداً تاريخياً علي حركة الحداثة في سياقها الأوربي المتمركز الذي يندفع إلي خطاب العولمة من خلال عقل نفعي لا يتوقف عند الوسائل طالما حقق أهدافه في اكتناز القوة والثروة حتي لو أدى ذلك إلي إفساد الطبيعة نفسها والتي ظلت دوماً محوراً مهماً في تجربة الحداثة عندما تحولت مرة إلي مجال عمل التجريبية كمنهج علمي يلهمها، ومرة أخرى إلي مصدر للمواد الخام وموارد الطاقة المحركة للإقتصاد الرأسمالي / الصناعي المكرس لها.

وفترض العقل الأخلاقي - حسب بيير كالام ، وأنذريه تالمان^(٥٠) أن البشرية صارت تعمل في دائرة مغلقة ولذا فهي مسئولة عن إدارة المدينة الكونية حيث الأمر لم يعد مجرد حسن التصرف في التقلبات المناخية ومواجهة البقرات السبع العجاف ولكنه يتضمن أيضا النظر في وطأه الأطماع والنظر القصير علي الكوكب وعلي التربة الزراعية وعلي المحيطات والغلاف الجوي حيث أثر ذلك علي المدى الطويل هو الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في كل ما نفعه حاليا في سلوكنا اليومي.

ويؤكد العقل النقدي - حسب كاتب هذه السطور - علي ضرورة تجاوز الإدراك العالمي المراوغ لكون البيئة تمثل مشتركا إنسانيا يجب المحافظة عليه كما تجلي في التسعينات الماضية ضمن خطاب العولمة الرائج والذي ظل أسيرا للعقل النفعي في الحقيقة يرفع أفكار وشعارات ويمارس ضدها علي مستوى السياسات فهذا العقل لم يعط البيئة حقها من الاهتمام ويمنحها الأولوية في جدول أعماله طالما لم تتحول إلي خطر داهم وشيك يهدد المصير الإنساني إذ يعول هذا العقل علي أمرين يستند إليهما في الجدل مع العقل النقدي ونزوعه الإخلاقي:

أولهما يتعلّق باحتمالات حدوث كوارث بيئية تهدد الوجود الإنساني نفسه من عدمه علي المنوال ذاته الذي لعبته تهديدات الحرب النووية في المناظرة الرأسمالية الشيوعية طيلة القرن العشرين في تكيف الجانب الصراعي السافر في النظام العالي ثنائي القطبية. وفي هذا الإطار فإنه طالما بقي احتمال هذه الكوارث بعيداً أو حتي كان ممكناً التنبؤ بها والعمل علي تجنبها، فلا يجب المبالغة في الاهتمام بأمر البيئة. وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأن هذا المستوي الأدنى من الاهتمام قد ينجح في تجنب الكوارث البيئية أحياناً، وفي المدى القصير، ولكنه لا يضمن تجنبها دوماً، ولا في المدى البعيد حينما تتراكم المشكلات وتتحول إلي معضلات، ولا حتي تأثيراتها الضارة المستمرة علي مستويات أدنى قليلاً من مستوي الكارثة.

أما الثاني: فيتعلّق بمدى قدرة العلم علي تجديد موارد الطاقة والمواد الخام. ذلك إن محدوديتهما يدفعان إلي الرغبة في تدويرهما والمحافظة علي ما هو موجود منهما حتي لا يتم استنزافها، وهو أمر يفرض الاهتمام بالبيئة. وأما القدرة المتنامية علي تجديدهما فتقود الي العكس إذ يمكن للثورة العلمية التكنولوجية المؤسسة لاقتصاد المعرفة أن تكون عامل تفجير للبيئة لكونها عنصر حاسم في زيادة قدرة العلم علي تجديد المواد الخام وموارد الطاقة أو حتي علي الاستغناء المتزايد عنهما في دورته الانتاجية المعتمدة بشكل متنامي علي المعرفة الإنسانية بالأساس ومن ثم زيادة شعور مراكز هذا الاقتصاد المعرفي، وهي نفسها مراكز النظام العالمي القائم، بالاستقلال عن منطق عمل الطبيعة وسقوف قدرتها علي العمل طالما كان ذلك ممكناً.

وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأنه ومهما تزايدت قدرة العلم علي تجديد هذه الموارد فإنها سوف تبقي قدرة نسبية لا مطلقة وخاصة مع ضرورة استمرار حاجة الجنوب بدرجة كبيرة، والشمال بدرجة أقل، لبعض سلع ومنتجات الثورة الصناعية الثانية والتي تتطلب لإنتاجها قدراً يعتد به من موارد الطاقة والإنتاج التقليدية والتي تفرز في الوقت نفسه قدراً يعتد به من ملوثات البيئة،

كما يجادل هذا العقل: بأن كل منظومة رشيدة ينبغي لها النجاح لا يمكن أن تقوم على منهج نفعي انتقائي يعمل حسب الملبسات والدوافع لأن هذا المنهج لا يقر نظاماً، ولا يحدث تراكمًا أو يرسخ قيمًا، ومن ثم فهو لا يصلح مع قضية تمس المشترك الإنساني ولحمته وبخطورة قضية البيئة ما يفتح الباب إلى المنهج النقيض "الأخلاقي" بما يفرضه من هندسة معتدلة للسلوك الإنساني تدفع نحو ترشيد الاستقطاب أملاً في إدارة عالمية رشيدة للطبيعة على كوكبنا.

— وضد الدور السلبي الذي يلعبه المنهج النفعي في تغذية المشهد العالمي المتوتر ودفعه إلى "صدام الحضارات" يحاول المنهج الأخلاقي ضمان التحقق الأمثل للمفهوم الشهير "القرية العالمية" والذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر العقل النقدي. وهو يستند - في أحد مرتكزاته - إلى المؤشرات الكمية عن حجم التوسع في القدرة الاتصالية وفي المبادلات المعلوماتية والخدمية الجديدة وغيرها من المؤشرات التي تؤكد عمق الحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية ولكنه لا يتوقف عند الحضور "البارد" في هذا المشهد بل يتجاوزه إلى ما هو أعمق من مثاليات ووعود تبشيرية من قبيل العدالة والتجانس والنمو المتوازن الذي يفرض توزيع شبه متكافئ للإستثمارات العالمية وشروط عادلة في التجارة الدولية وحرية كاملة في حركة اليد العاملة دون تمييز وإحترام السياسات الحمائية للسلع الصناعية لدى البلدان غير المتقدمة والنازعة إلى التصنيع دون إختراقها بالإغراق والأهم من ذلك السماح بانتقال التكنولوجيا وتوطينها مع رأس المال لدى دول الأطراف بما يحقق الدلالات الحقيقية التي يثيرها مصطلح القرية في السيسولوجيا الثقافية من معاني التلاحم والتكتل والحميمية.

ولعل مصطلح "القرية العالمية" وما به من تناقض ظاهري لغوي وتكامل جوهري ممكن بين القرية في خصوصيتها والعالمية في كونيتها، هو ما يهدف ببيير كالام، وأندرية تالمان إلى تجسيده في نموذج "الحكم الرشيد" القائم على مبدأ الوحدة في إطار التنوع الذي يتفق كثيراً مع متطلبات نظام "عالمي" من حيث أن تأمين المجتمعات والحفاظ على الصالح العام يستتبع

الاتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية وهذا هو مبدأ الوحدة الذى تفرضه الطبيعة البيئية والإنسانية وما تجسده من القيم المشتركة، كما يستتبع إحترام خصوصية كل مجتمع إنسانى وهذا هو مبدأ التنوع وهو ذو طابع ثقافى تاريخى واجتماعى بالأساس وإذا كان مبدأ الوحدة فى إطار التنوع معروف سلفاً فإن الجديد الذى يقدمه المؤلفان فى نموذجهما للحكم الرشيد هو تلك الصيغة التكاملية الممكنة بين ثنائيات خمس ملهمة للتكامل العالمى على أكثر من مستوى: (٥١)

أولها : بين الوحدة والتنوع حيث أساس الحكم الرشيد هو الوصول إلى مجتمع أكثر تنوعاً وتلاحماً فى الوقت نفسه.

وثانيها : بين الآن والأخر حيث الحوار والمشاركة وعدم إعتبار المواطنين والفاعلين الاجتماعيين سواء داخل الدولة أو داخل النظام العالمى الأوسع مجبرين على تلبية متطلبات غير حقيقية.

وثالثها : بين السلطة والمسؤولية وصولاً إلى درجة من المعقولية التى تجعل كل فرد يتصرف إزاء العالم بوعيه الخاص ولكن بمسؤوليته فى الوقت نفسه عن أمنيات وطموحات مجتمعه.

ورابعها : بين الملك والوجود وهو مبدأ يقصد به المؤلفان عدم التشبث فى العمل السياسى والإدارى بفكرة المؤشرات الكمية التى يمكن قياس حجمها لأنها من الممكن أن تكون خادعة ولا تعكس بالضرورة إزدهارا حقيقيا للمجتمع.

وأما الخامسة : فبين إحترام المأثور والتطلع للمستقبل وهى أقرب لصياغة ما يعرف فى فكرنا العربى بإشكالية "الأصالة والمعاصرة" حيث يؤكد المؤلفان بوعى كبير على أهمية الميراث الروحى للمجتمعات وعلى عدم تحطيم هذا الميراث تحت دعاوى العقلانية أو الحداثة حيث الحكم الرشيد يجب أن يكون متأصلاً فى الماضى ومتجهاً نحو المستقبل وهو متأصل فى الماضى لأن تمثلات السلطة السياسية والإدارية والمناهج الثقافية هى أمور تتطور ببطء وغالباً ما تجد منابعها فى ماضى المجتمع البعيد، وهو متجه نحو المستقبل حتى يمكنه التكفل بتحديات

إدارة مسئولة ومتضامنة لكوكب الأرض تتضامن فى جهود الحل
وتتنوع فى كيفية هذا الحل.

ولا يمكن الإدعاء فى هذا السياق بأن نموذج الحكم الرشيد سوف يقضى على
التفاوت فى القوى المادية والإستراتيجية بين الدول وتحقيق المدينة الفاضلة
فليس هذا ممكنا ولا هو مقصدنا إذ أن التناقضات فى هيكل القوة على شتى
مستوياتها تبقى راسخة وعميقة ومتجذرة فى تربة المجتمعات والثقافات
بتواريخها الخاصة ولا يمكن استئصالها ولكن ما ندعيه هنا فقط هو إمكان
ترشيد هذه التناقضات لتبقى فى الحيز الإنسانى المقبول وفى إطار نظام
عالمى أكثر عدلا وإستقراراً.

كما لا يمكن الإدعاء بأن هذا النموذج سوف يقضى على القطبية الأمريكية
فليس هذا ممكنا أيضا وربما ليس مفيدا إذ يحتاج التاريخ الإنسانى دوما لقوة
كبرى تقوده ولكن على نحو ملهم وعبر خطاب فكرى تقدمى إنسانى يتفوق
فيه المكون التبشيري الجذاب على المكون التبريري المحبط وهو الدور الذى
لعبته الولايات المتحدة بامتياز أغلب سنوات القرن العشرين الذى شهد بزوغ
دورها العالمى "الليبرالى" بإلهام مبادئ الرئيس ودرو ويلسون عن حق
الشعوب فى تقرير المصير التى أطلقت بعد نحو ثلاثة عقود موجة التحرر
الوطنى فى شتى أنحاء العالم وسهلت الصعود الإمبراطورى الأمريكى إلى
موقع القيادة العالمية، فما نطمح إليه إذن وفى هذا السياق هو فقط إزالة
التناقضات فى الخطاب الأمريكى الراهن والذى يصير رجعياً بقدر ما هو
تبريريا للتغطية على نزعة فاشية تستوحى التاريخى الكلاسيكى للهيمنة بقدر
ما تبتعد عن الهامات النموذج الحداثى الذى جعل منها حلما جانبا وعلى النحو
الذى يجنبها والعالم معها لكثير من الأزمات والمظالم وهو هدف / غاية نعتقد
فى قدرة نموذج "العالمية الإنسانية" بإلهاماته تلك على إنجازه.

هذا العقل الأخلاقى يستلهم - فى ضدية لنزعة التمرکز - قيم التنوير الغربى
الذى مثل كانط نروته، وفى صياغته لمثل الحداثة السياسية أعتقد كانط بأن
التاريخ مدفوع دوما الى الرقى ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا تأسست منظومان
قانونيتان تسيران جنبا الى جنب، احدهما تسير الشؤون الداخلية للمجتمع

الواحد على أساس من الحرية والعدل وصولاً إلى الديمقراطية، والأخرى تنظم العلاقات بين الأمم على أساس من العدالة والتكافؤ وصولاً إلى السلام، مؤكداً على أنه لا يمكن تحقيق الحرية داخل الأمم إذا لم يتحقق العدل والسلام بين هذه الأمم. وهنا اقترح كائط هيئة دولية تقوم على مهمة السلام العالمي في موازاة عملية تطوير الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات المحلية محذراً من أن تعامل هذه الهيئة مع بعض الدول المكونة لها بغير تكافؤ أو عدالة إنما يفسد عملها وينهى السلام العالمي، مثلما يؤدي الخروج على فكرة سيادة القانون إلى تقويض الديمقراطية داخل الأمة / الدولة.

كما يتمثل الآن في الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس الوريث الشرعي للمدرسة النقدية الألمانية وداعية "الحدثة الجديدة" التي تتجاوز تناقضات الحدثة وتقيم تواصلاً مع مثل عصر التنوير في ذروته الكانطية التي تؤسس السلام العالمي على قاعدتي العدالة والحرية، حيث يميز هابرماس بين ثلاثة أنواع من المصالح كل نوع يضبط مجال بحثي معين وبالتالي يشير إلى مجموعة محددة من العلوم^(٥٢):

هناك أولاً ما يسميه بالمصلحة التقنية أو الأدوات التي تنظم "العلوم التجريبية، والتحليلية" وهذه العلوم تتحدد في كون دلالة ملفوظاتها الممكنة ذات الطابع التجريبي تكمن في قابليتها للإستغلال التقني وبالتالي فإن الإمكان الأكثر إقتراباً من الإيديولوجية يتمثل في هذا الارتباط بين المعرفة التجريبية والمصلحة التقنية.

والمجال الثاني للمصلحة له طابع عملي وهو مجال التواصل الذي بين البشر ويقابله حقل "العلوم التاريخية - التأويلية" ويعتبر هابرماس أن الافتراضات التي تقترحها هذه العلوم لا تنطلق من تنبؤ ممكن لقابلية إستغلالها التقني، وإنما من "تفهم المعنى" وهذا التفهم يتم عبر قناة تأويل الخطاب المتبادلة داخل اللغة العادية ومن خلال تأويل النصوص التي حملها التراث، وكذلك بفضل استبطان المعايير التي تؤسس الأدوار الإجتماعية.

أما النوع الثالث من المصالح فهو ما يسميه بـ "المصلحة من أجل التحرر" أي تلك المصلحة المرتبطة بحقل "العلوم النقدية" وهذه العلوم هي نقدية عند

هابرماس منذ تكوينها. ويتعلق الأمر عنده بالماركسية والتحليل النفسي وفلسفة التأمل الذاتى . وهذا ما يميزها ليس فقط عن العلوم التجريبية / التحليلية، ولكن أيضا عن العلوم التاريخية التأويلية. إن المصلحة من أجل التحرر هى التى تنظم التداول النقدي، وهذه المصلحة يسميها هابرماس أيضا بـ "التأمل الذاتى". انها توفر الإطار المرجعى للإفتراضات النقدية باعتبار أن التأمل الذاتى يحرر الذات من تبعيتها للقوى الراكدة والجامدة.

وكذلك فى الفيلسوف النمساوى كارل بوبر الذى يقدم نقده لنظام فهم العالم لدى هيجل متبينا فيه السبب لكل الانحرافات التوتاليترية فى الدولة الحديثة حيث ظل الفكر الغربى المعاصر رهينة لمرجسية وطدت بشكل حاسم نظام البديهيات فى كتابات هيجل" وخاصة عندما يتحدث عن الغرب أو الشرق وأمهما، أو عن المسيحية والإسلام أو الأنظمة الدينية الكبرى وكأنها ذوات حية وكائنات جماعية مشخصة وكيانات شمولية^(٥٣).

وأىضا فى إيمانويل بيرل الذى يسعى الى تفكيك نزعة التمرکز الغربى مهاجما بلباقة متناهية الطرائق المصطنعة الهادفة الى خلق استمرارية مخادعة فى تاريخ أوربا: ان الإستمرارية المخادعة لتسلسل الأحداث والإستمرارية المخادعة لمنظومة من التسميات والإدعاء بنبل الأنساب الذى يميز عادة محدثى النعمة، تضعفان إحساس الأوربيين بوجود الثغرات والسقطات الكثيرة لتاريخهم وتقضيان الى ايجاد أصولهم فى الصبية اللقيطة التى إختطفها جوبيتر على أحد شواطئ أسيا الصغرى. (وهى قصة أسطورية عن نشأة أوربا تقول بأنها كانت ابنة أجينور ملك فينيقيا وقد أغرم بها جوبيتر سيد الآلهة لدى اليونان فاستحال ثورا واختطفها الى جزيرة كريت، وتعبه أخوها قدموس ليستردها فأسس طيبة والمدن اليونانية ونشر فيها الأبجدية الفينيقية^(٥٤)). وهناك كذلك الفرنسى جاك دريدا فيلسوف التفكيك وريث النزعة الشكية الفرنسية وأبرز نقاد المركزية الغربية ودعاة بناء عقلانية جديدة تخلصو من التحيزات، والمؤرخان: الايطالى بيتر جران الناقد البارز أيضا للمركزية الأوربية، والأمريكى هوارد زن الناقد الأبرز "للحلم الأمريكى" والذى يكاد يجعل من أمريكا، بالتوظيف السياسى مع الترويج الفكرى، محور تاريخ

العالم، ومن تجربة الرجل الأبيض البروتستانتى الأنجلو ساكونى ذاكرة أمريكا الرسمية، وكذلك الروائى الكبير جور فيدال صاحب النزعة النقدية البليغة للشخصية الأمريكية والذى يدفعه تحولها من جمهورية ديمقراطية تقوم على اقتصاد السلام ومثل الحرية الانسانية الى دولة أمن قومى تلهث خلف اقتصاد الحرب وتخضع لمقتضيات المجمع الصناعى العسكرى الى تسميتها الساخرة بـ "الشركات الأمريكية المتحدة" وذلك فى كتابه الأخير "حلم الحرب: دماء من أجل النفط وطغمة تشينى - بوش".

بل ويقدم هذا التيار نقدا يكون لاذعا فى بعض الأحيان للثقافة والإستراتيجية الأمريكيتين بالذات من قبيل^(٥٥):

— صرخة المفكر والكاتب الأمريكى الراحل "دوس باسوس" بأعلى صوته: "نحن بلاد الهمجية، بل نحن أكثر البلاد همجية، إننا مهد الفاشية وقد أخذ الألمان عنا، فألمانيا الهتلرية تبدو نعيم الحرية اذا قيست بمدننا الصناعية العظيمة".

— ووصف الكاتب "وولدر فرانك" فيصف شعبه الأمريكى بالجهل اذ يقول: "اننا شعب عجيب فمعظم الأمريكيين لا يفكرون لأن التفكير فى أمريكا عملية تتطلب جهداً شاقاً لا يقدر عليه إلا القليلون".

— وتشبيه الكاتب والأديب الأمريكى "تيودور درايزر" لأمريكا بالسرطان الذى يهدد ملايين البشر وذلك فى كتابه "مأساة أمريكا" والذى صدر بعد أن صودر كتابه الأسبق "أمريكا المفجعة".

أما الإنتقادات الأبرز والأشمل للنظام الأمريكى، وللسياسة الخارجية الأمريكية ودعاؤها المثالية عن نشر الديمقراطية فتأتى من المفكر المرموق وعالم اللغويات الأشهر نوام شومسكى الذى يكشف عن طبيعة الأهداف "الحقيقية" المرجوة للولايات المتحدة من إدارة النظام العالمى طيلة النصف الثانى للقرون العشرين وكيفية تسويقها، حتى غير المشروعة منها، فيقول: "خلال الحرب العالمية الثانية طورت مجموعات بحث فى كل من وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية خططا لعالم ما بعد الحرب على أساس ما أسموه المجال العظيم، والذى عليه أن يخضع لمتطلبات الاقتصاد الأمريكى، ويشمل هذا

المجال نصف الكرة الأرضية الغربى: غرب أوربا، والشرق الأقصى، والمستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية والتي تضم مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط والتي لا مثيل لها والتي كانت تتحول من أيدى منافستينا بريطانيا وفرنسا، الى أيدينا، وبقية العالم الثالث وإن أمكن بقية العالم، على أن يتم إخضاع المجال العظيم لمتطلبات الإقتصاد الأمريكى بقدر ما سمحت به الظروف^(٥٦).

كما يكشف شومسكى عن تفكير جورج كينان رئيس مخططى وزارة الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب الثانية مباشرة والذي كتب فى مذكرة الأمن القومى رقم ٢٣ لعام ١٩٤٨م "عندنا ٥٠% من ثروات العالم، و فقط ٦% من سكانه، وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين ولذا فمهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة هى ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار هذا التفاوت .. ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلّى عن الأحلام والعواطف وتركيز إهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة .. يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة والتحول للديمقراطية .. ولن يكون اليوم الذى نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيدا وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل^(٥٧).

ومن ثم فقد كان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان، الأولى هى تأمين السيادة على المجال العظيم وتستلزم حيازة قوة تهديدية مرعبة حتى لا يتجاسر أحد على تهديدها وهذا احد أسباب بناء الترسانة النووية. والثانية توفير دعم حكومى للصناعات التكنولوجية المتقدمة ولأسباب متنوعة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكرى.

وقد أكد مخططوا السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية فى دراساتهم عالية المستوى، الواحدة بعد الأخرى، أن التهديد الرئيسى لنظام العالم الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة يأتى من "الوطنيين" فى العالم الثالث، ومن الأنظمة "الوطنية" التى تسمى أحيانا "غلاة الوطنيين" والتى تستجيب للطلبات الشعبية بخصوص تحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات

الضرورية للمواطنين. وأكد هؤلاء المخططون على: منع وصول المغالين في وطنيتهم للحكم، وإذا ما وصلوا اليه بطريقة أو بأخرى فيتحتم عزلهم وتنصيب حكومات تفضل الإستثمار برأسمال خاص. محلى أو أجنبى وتوجة الإنتاج للتصدير وتكفل تصدير الأرباح للخارج^(٥٨). وعندما نشبت الحرب الفيتنامية من الحاجة الى تأكيد الدور الخدمى للعالم الثالث لم يقبل الوطنيون في فيتنام ذلك الدور فحق عليهم العقاب والدمار. لم يكن بوسع فيتنام أن تغزو أو تنتصر على أى أحد، ولكن استقلالها بشأنها الذاتى كان يهدد بأن تصبح مثلاً تحتذى به الدول الأخرى فى منطقتها^(٥٩).

ويستعرض دوماً، وفى سياق نقده للنظام الأمريكى دعاوى المثالية الديمقراطية للسياسة الخارجية الأمريكية مؤكداً أن "محورها الدائم إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التى قد تنتج لأغلبية السكان فرصة الدخول الى الحلبة السياسية". وكاشفاً عن معنى خاص لعقيدة حضور الديمقراطية فى السياسة الأمريكية "إذا كنا نعى بالديمقراطية نظاماً سياسياً يجرى انتخابات منتظمة دون تحد خطير لحكم طبقة رجال الأعمال، إن صانعى القرار فى الولايات المتحدة هم إذن توافقون بلا ريب الى رؤية الديمقراطية وهى تنبئ فى أرجاء العالم حيث أن التفضيل للأشكال الديمقراطية فى الدول العميلة فى العالم الثالث ما هو إلا مسألة علاقات عامة ولكن ما أن يكون المجتمع مستقراً والإمتيازات مضمونة فيه حتى تتدخل عوامل أخرى^(٦٠). فمن الممكن التسامح مع ظهور الشكل الديمقراطى بل حتى الإعجاب به ولو لأغراض الدعاية فقط ولكن لا يمكن تبني هذا الموقف إلا حين التأكد من أن توسيع السلطة الفعال قد منع المشاركة ذات المعنى عن "الطبقات الشعبية"، وحين تنتظم هذه الطبقات وتهدد سيطرة النخبة من رجال الأعمال وأصحاب الأراضى والعسكر على النظام، يجب اتخاذ إجراءات قوية بأنواع شتى من التكتيكات استناداً الى صنف السكان المستهدف حسب أهميته. وعند استهداف أدنى الأصناف فى العالم الثالث فإن كل شىء مباح^(٦١).

وقد دعمت الولايات المتحدة أعاقبة الحكومات البرلمانية بل وأسقطتها عام ١٩٥٣ في إيران، وعام ١٩٥٤م في جواتيمالا، وساند كيندي عام ١٩٦٣م انقلابا عسكريا لمنع استعادة الديمقراطية، وفي عامي ١٩٦٣، ١٩٦٥م في الدومينيكان، وفي البرازيل عام ١٩٦٤م، وشيلي ١٩٧٣م وكثير من المناطق الأخرى. ولم تكن الأساليب طيبة جدا. لم يكن عمل القوات التي حركناها في نيكاراغوا أو عمل وكلائنا الإرهابيين في السلفادور أو جواتيمالا هو القتل العادي ولكن كان بصفة أساسية القسوة والتعذيب السادي وتعليق النساء من أقدامهم بعد قطع أذنهن وتقسير بشرتهن، وقطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق حيث كانت الفكرة هي الوطنية التي تدعو إلى الإستقلال والتي قد تجلب الديمقراطية الحقيقية. وعلى العكس لم يثر إنقلاب فاشي في كولومبيا — على طريقة فرانكو في أسبانيا — إلا قليلا من إحتجاج الحكومة الأمريكية بينما لم تهتم بانقلاب عسكري في فنزويلا ولا بعودة السلطة للمعجب بالفاشية في بنما، ولكن أثارت المرارة والعداوة في حكومتنا أول حكومة ديمقراطية في تاريخ جواتيمالا، التي احتذت نموذج مجتمع "الصفقة الجديدة" الذي أعلنه روزفلت^(٦٢).

وعندما دخلت قواتنا كوريا عام ١٩٤٥ عزلت حكومة ذات شعبية معادية للفاشية قاومت الإحتلال الياباني، وأشعلنا حربا ضروسا واستعنا بعناصر من الشرطة اليابانية الفاشية والكوريين المتعاونين معهم خلال الإحتلال الياباني لكوريا، وقد سقط في كوريا الجنوبية مائة ألف قتيل وذلك قبل نشوب ما أسميناه الحرب الكورية، وفي إقليم صغير "جزيرة شيجو" سقط ٣٠ — ٤٠ ألف قتيل في أثناء ثورة الفلاحين. وفي عام ١٩٥٤م هندست المخابرات الأمريكية انقلابا حول جواتيمالا إلى جهنم أرضية وحافظت عليه منذ ذلك الحين وحتى الآن، مع إيمان التدخل والمساندة الأمريكية خصوصا أيام كيندي وجونسون^(٦٣).

ويرصد شومسكي المفارقة الهائلة والمعبرة في أول عمليتين عدوانيتين تقعلان في عصر ما بعد الحرب الباردة وهما الغزو الأمريكي لبنما من ناحية، والغزو العراقي للكويت من ناحية أخرى، وهي أن الأول مر عابدا لأنه في

جوهره أمر مألوف في ممارسة الولايات المتحدة لقوتها بحيث لا يؤلف أكثر من هامش في أسفل صحيفة التاريخ، بينما كان الثاني كارثيا يستدعى الحشد الدولي في مواجهته حتى لا يتهدد السلام العالمي. وهنا يوجه نقده الصارم: إذا وضعنا الكلام الرنان جانباً فإن كلتا العمليتين متشابهتين بمعايير المبادئ والقانون الدولي ولكن لا مفر من وجود فوارق كذلك. والتفاوت الأهم بينهما هو أن غزو الولايات المتحدة لبنا جرى من قبلنا لذلك كان من أعمال الخير، في حين أن الغزو العراقي للكويت جاء مناقضاً لمصالح الولايات المتحدة الجوهرية، ولذلك كان شائناً وجاء انتهاكاً للمبادئ المثلى للقانون الدولي وقواعد الأخلاق^(٦٤).

ويقدم فريد هاليداي والذي يمكن تصنيفه ضمن تيار الوسط نقده لدعاوى الهيمنة تحت غطاء العالمية على النحو الذي تجسده الآن الولايات المتحدة إستناداً إلى تحليل تاريخي يؤكد على فشل الخبرات الماضية حيث: أن عالمية الليبرالية في القرن التاسع عشر قادت إلى الحرب العالمية الأولى، واليوم تواجه معارضة متزايدة من قبل من يرونها هيمنة غربية، وخصوصاً أمريكية، مفروضة عليهم. أما العالمية الثورية لكل من فرنسا وروسيا والصين وإيران، فقد قادت إلى الحرب مع بلدان الجوار، وإلى قومية متشعبة ودولة قمعية في الداخل. والعالمية المهيمنة للإمبراطوريات الأوروبية التقليدية انتهت بعد الحرب العالمية الثانية، كما انتهت عالمية الإتحاد السوفيتي في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، وقد تلقى عالمية الولايات المتحدة المصير نفسه^(٦٥).

ولعل الهواجس إزاء هذا المصير هي الدافع الأساسي لتحذيرات وانتقادات العديد من الكتاب والمحللين الإستراتيجيين بل والمؤرخين الأمريكيين على وجه الخصوص على منوال (تأكيد المفكر الأمريكي "ديبلي جراهام" على أن أمريكا في حاجة يائسة إلى دم أخلاقي جديد وهي تسير نحو كارثة قومية. وتحذير "برجينسكي" من أن الخواء الروحي سوف يفقد أمريكا تماسكها وقدرتها على استقطاب العالم، واستعراض "بلاند فورد" بالأرقام في كتابه "يوم قالت أمريكا الحقيقة" مؤشرات الانهيار الأمريكي، وتأكيد الاقتصاديان

الأمريكيان "هارى فيجى، وجيرالد سوانسون" فى كتابهما "سقوط أمريكا قادم": أن الولايات المتحدة لم يعد أمامها سوى عقدين من الزمان لكى يتحقق السقوط من عرش الإمبراطورية المنفردة^(٦٦).

بل أن ثمة انتقادات مباشرة لفكرة الإمبراطورية ثار الجدل حولها بشدة أعقاب الغزو الأمريكى للعراق، فالمؤرخ الإستراتيجى البارز بول كينيدي كان قد حذر فى كتابه الشهير "صعود وهبوط القوى العظمى"^(٦٧) والذى أصدره قبل السقوط السوفيتى المروع مما أسماه "التوسع الامبريالى" الذى يمكن أن يؤدى الى أفول فى الهيمنة الأمريكية إستنادا إلى تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلى أنه كلما زاد مستوي هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة فى صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية على التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا. ثم عاد بعد ١١ سبتمبر ليكتب بصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية مقالاً استكمل فيه حيثيات هذا الفهم إذ دعا الى إستبدال نزعة التوسع الأمريكى فى أفغانستان وبعدها العراق باستراتيجية العمل من أجل "السلم الأمريكى" فى العالم. وينطلق كينيدي من إفتراض القدرة الاستراتيجية الأمريكية اللا محدودة، ففي رأيه أنه لم يحدث فى التاريخ مثل هذا الاختلال فى القوى مثلما هو حادث الآن بين الولايات المتحدة وغيرها، ذلك ان فرنسا النابوليونية وإسبانيا فيليب الثاني كان لهما أعداء أقوياء وكانتا جزءاً من نظام متعدد الأقطاب، فيما لم تكن إمبراطورية شارلمان توسعية إلا فى إطار أوروبا الغربية، اما الإمبراطورية الرومانية فتوسعت على الأرض إلا انه كانت هناك فى الوقت ذاته إمبراطورية أخرى فى فارس وثانية أكبر منها فى الصين، ولكنة برغم هذا الإفتراض يحذر من السير على طريق التوسع الإستعمارى الكلاسيكى خوفاً من تأثيراته المستقبلية على الإقتصاد بالذات وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أى لدى كينيدي، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية والتي لن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت فى العسكرة.

وفى المقابل ذهب ايمانوئل ولارشتاين الباحث الأمريكى الشهير فى دراسة النظم العالمية من منظور الجغرافيا السياسية فى مقاله "سقوط النسر" المنشور بمجلة السياسة الخارجية الأمريكية عدد يوليو - أغسطس ٢٠٠٢، الى ان الولايات المتحدة لا تعيش الطور الصاعد الى الامبراطورية بل الطور الهابط منها اذ هى "امبراطورية تنهار"، وأن صقور الإدارة ومنظريها، بمواقفهم الحالية، انما يدفعون بها الى السقوط المريع بدلاً من ان يدعوها تنهار تدريجاً وبأقل الخسائر الممكنة. وعلى أساس اقتصادى يستند اليه ولارشتاين يذهب الى أن ذروة التفوق الأمريكى كانت بعيد الحرب العالمية الثانية اذ كان نصيبها من الناتج العالمى ٤٠% وقد صار الآن ٢٢% تقريباً، وهو رقم يضاهى ناتج الاتحاد الأوروبى. ويرى ولارشتاين ان التفوق الأمريكى قد شهد تقلصاً عبر أربعة مراحل اساسية وهى: حرب فيتنام التى أهدرت كثير من القوة الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة، وثورات الشباب عام ١٩٦٨ ضد الهيمنة التقليدية على العالم سواء الأمريكية الرأسمالية أو الشيوعية، ثم الانهيار السوفيتى الذى كشف لها عن صدمة لم تكن مستعدة لها فى ضبط الواقع الدولى، وأخيراً اعتداءات ١١ سبتمبر التى كشفت عن فشل أمريكى فى توقع وتوقى المخاطر الكبرى التى يمكن أن تواجهها.

ويتوسطهما طارحاً القضية على نحو جدلى ربما كان الأكثر موضوعية الباحث الفرنسى الكبير ايمانوئل تود فى كتابه "ما بعد الامبراطورية: دراسة فى تفكك النظام الأمريكى" اذ لا ينطلق تود من فرضية نهائية سواء بان الولايات المتحدة تصعد الى موقع الامبراطورية كما يحذر كيندى، أو تنزل منه كما يتصور ولا رشتاين، وانما من فرض اشكالى أو مشروط جوهوه أن الولايات المتحدة تملك لا تزال ان لم يكن فى تزايد القوة الاستراتيجية التى تمكنها من ممارسة الدور الامبراطورى رغم "القصور" على مستوى الأداء الاقتصادى والذى يصفه تود بأنه "تحول بالغ الخطورة" جسده تراجع فى الإنتاجية وزيادة مفرطة فى الاستهلاك مع بروز عجز متصاعد فى الميزان التجارى تنامى لديها لديها فى الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ من مئة بليون دولار الى ٤٥٠ بليوناً كانت تغطيها بالتدفقات الرأسمالية من الخارج بمقدار

العجز نفسه اي ٤٥٠ بليوناً كانت تأتي بمعظمها من أوروبا واليابان. فما يحسم مستقبل القطبية الأمريكية لدى تود هو أدائها السياسي الذي يستطيع جعلها قوة استقرار أو قوة فوضى. وإن كان يرى أن الولايات المتحدة الآن تنحو لأن تصبح عامل فوضى في النظام الدولي من طريق إثارة الشكوك والنزاعات حيثما تستطيع، وليس عامل استقرار كما يفترض بها أن تكون.

غير أن السعي الأخلاقي لبناء العالمية الإنسانية يتطلب من أوروبا بالذات -كشريكة للولايات المتحدة في الوجود الحضاري الغربي- أن تتجاوز الموقف السلبي على الحياد بعيداً عن الموقف الأمريكي تجنباً لصدام الحضارات، نحو المبادرة إلى الدفاع عن مثل الحداثة السياسية وقيم التنوير الغربي الذي جسده هي ومثل كانط ذروته. ولقد حاولت أوروبا وخاصة ألمانيا وفرنسا انتزاع هذه المبادرة عندما قادتا المعارضة العالمية علي أرضية المجتمع المدني العالمي ضد العدوان علي العراق، حيث بدت هذه المعارضة كعامل ترجيح مهم ضد المنهج النفعي الأمريكي، وبكل تأكيد لا ينصرف الدور الأوربي في معارضة الحرب إلى مواجهة أمريكا ولكن إلى دعم استقلالية أوروبا كشريك حضاري ل واشنطن لا تابع لها، وإلى احترام الشوعية الدولية وتكريس مثل الحداثة السياسية، يلهما في هذا السياق دافعين:-

أولهما معرفي: فأوروبا هي وريثة عصور النهضة والإصلاح الديني والتنوير وصولاً إلى الحداثة وقد عاشت داخلها جميعاً لحظات حوار وصدام وتساؤل وشك وهي حاربت وسالمت ولهذا كله فقد امتلكت رؤية للتاريخ تتحسب لعقده وهواجسه التي قد تشي بالأقول حسب إشبينجلر، وتسعي إلى تفهم منطقة حيث الاستجابات اللامتصورة تثيرها التحديات اللا محتملة من وجهة نظر الشخصية الحضارية حسب توينبي، وتترك أهمية الثقافات وتحترم طقوسها ورموزها لأهميتها في صياغة روح الأمم التي تبقي الهدف الأجل للحركة السياسية الظاهرية للدول التي تبقي كغلالة رقيقة تحيط بهذه الروح النهائي لضمان سلامتها حسب هيجل. وقد يساعد أوروبا علي محاولة الفهم هذه تلك البناءات المؤسسية التي لا تزال تتواصل عبرها مع مستعمراتها القديمة

كالفرانكفونية مثلا والتي تمثل جسورا سياسية وثقافية بل ورياضية يتم عبرها تبادل وفود أدبية وفنية، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شتى في أفريقيا، والشمال العربي الإفريقي، وأمريكا الجنوبية مع الجانب الفرنسي، والأمر نفسه فيما يخص الكومنولث كرابطة سياسية تشير إلي التاج البريطاني في علاقته السياسية التاريخية بالدول التي استقلت عنه ورمزا إلي استمرارية ما للتواصل بين الجانبين. ونحن لا ندعي هنا سموا ثقافيا أو نزاهة مطلقة للعقل أو الضمير الأوربي، بل ما ندعيه هنا، دون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية، بأنهما - أي العقل والضمير - قد نضجا بما يكفي للتغلب من عقد التاريخ وهواجسه، بعكس الولايات المتحدة التي تبقى، لحدثها تاريخها وبتأثير صعودها التاريخي الاستراتيجي السريع، في إفسار رؤية اختزالية، وعلى الأقل تبسيطة، لهذا التاريخ لا تدرك عمق هواجسه وعقده خاصة الثقافية.

وثانيهما: دافع أخلاقي / حضاري، فأمريكا هي حيوية الغرب على صعيد

مركب القوة الشاملة نعم، ولكنها في الوقت نفسه ليست سوى إفراز ذلك العقل الأوربي الحديث الذي تمكن بفضل كشوفه الجغرافية من الوصول إليها، وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان إفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها، فيما يعني أنها تظل الابنة الطبيعية للقارة الأوربية سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية وخاصة البريطانية، أو حتى بعد الاستقلال حيث ظلت الإلهامات الفكرية والعقلية والروحية لها موصولة بجذورها الأوربية وخاصة في تيارها الوضعي الأنجلوساكسوني والذي استحال في صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفيني هو التيار الرئيسي المهيمن علي العقل الأمريكي. وتبدو الصلة القائمة الآن بين القوة القطبية الأمريكية وبين التقاليد العلمية والفلسفية للتتوير الأوربي شبيهة بما كان قائما بين الإمبراطورية الرومانية ذات الإمتداد الهائل، وبين أثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة في التاريخ القديم والتي ظلت لفترة طويلة مصدرا للإلهام الأخلاقي والعقلي والجمالي للإمبراطورية الرومانية التي ظلت آنذاك في حاجة إلي مثل هذا الإلهام رغم حيويتها

الشديدة وقوتها العسكرية التي مكنتها من فرض السلام الروماني علي العالم أجمع تقريبا. بل تصل درجة القرابة في المشابهة حد أن كلا من الإمبراطورية الرومانية القديمة، والأمريكية المعاصرة قد ورثتا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهاميهما "إمبراطورية أثينا المقدونية" أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بخاصة "البريطانية والفرنسية" في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

وبدورنا نتساءل: إذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط تؤكد علي أن روما قد دخلت مرحلة الأبول الحضاري الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب وإفراز مصادر الإلهام الفكري والأخلاقي الأثيني التي جسدهت بنقاء روح "القانون الروماني" عندما إندفعت بإغراء القوة إلي فرض الهيمنة الصلدة علي الجميع فهل يصدق ذلك علي الولايات المتحدة، أي دخولها مرحلة الأبول الحضاري، إذا ما توقفت عن إستلهاهم المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسية للعقل الأوربي الحديث؟

ودونما افتراض لأي نوع من الحتمية أو الجبر التاريخي، يمكن ترجيح الإجابة بنعم حسب البروفيسور الأمريكي بول كيندي^(٦٨) في كتابه القيم عن "القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري" الذي أطلق فيه قبل عقد ونصف العقد صيحته التحذيرية الأخيرة من التدهور الأمريكي إستنادا إلي تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلي أنه كلما زاد مستوي هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة في صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية علي التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا. وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أي لدي كيندي، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية التي تحدثنا عنها في التو. ولن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت في العسكرة.

ولاشك أن أوربا تدرك هذه الخبرة كما تدرك أن استمرار الحيوية الأمريكية يعني بشكل استراتيجي مباشر استمرارا للتفوق الغربي، وبمعني حضاري /

أخلاقي غير مباشر استمرارا للقيم ومصادر الإلهام الغربية وحيث الأفول الأمريكي لن يعيد مركزية أوربا، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلي مناطق أخرى من العالم خارج الغرب كله والأقرب إليها الآن هو العالم الآسيوي حول الصين الكونفوشيوسية. وإذا كانت أوربا قد احتاجت لنحو الألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها في العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في بداية العصر الوسيط، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لاستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية؟

غير ان حصار أوربا للروح الإمبراطورية لدى الولايات المتحدة لن يكون صراعا عبر نمط التحالفات السياسية وانما سلميا من خلال مقومات الجغرافيا الاقتصادية وأدوات عمل المجتمع المدني العالمي والذي قد يطور أو يمزج في المستقبل بين أشكال معارضته للهيمنة الأمريكية وبين أشكال مناهضة للعولمة وهي المناهضة التي سوف تنمو نتيجة للشك المتزايد في قائلتها والعمل من ثم علي تحديثها. وتستطيع أوربا قيادة هذه المعارضة الدولية لأنها الجهة الأكثر سخاء في منح المساعدات التنموية، ولها مساهماته الحاسمة في دعم السلام والاستقرار وإعادة البناء على نحو يجعلها ذات فائدة لأجزاء كثيرة من العالم وذلك على أرضية الجغرافيا الاقتصادية التي تسم سياساتها الحالية بالسلام والاعتدال وربما تقود معارضة المجتمع المدني العالمي المستمرة للعولمة وتبرير هذه المعارضة بنزعة الهيمنة الأمريكية علي العراق أو غيره الي تفجير استقطاب في المجتمع الامريكي يجعله مترددا ازاء أي حرب جديدة ويدفعه الي التسريع بعودة ادارة ديمقراطية ليبرالية توقف السيناريو الإمبراطوري.

الخاتمة

السجل حول المصير الإنساني !

يبدو المصير الإنساني محكوما بالصراع بين ثلاث قوى متنافسة وفاعلة بأشكال شتى فى عالمنا المعاصر، أولها قطب رسمى يسعى لفرض خياراته من داخل النظام القائم وهو يحوز القدرات الشاملة العسكرية والإقتصادية والسياسية والتنظيمية التى تكفل له ذلك، وثانيها: فاعل دولى يتحدى القطب الشرعى بإلهام العقيدة الكفاحية التى يتمتع بها أنصاره ويمارسونها من خلال أطر تنظيمية خاصة بهم لا تحوز الشرعية وان تمتعت بفعالية التأثير كقوة إحتجاج فوضوى، وثالثها: فاعل دولى قيد التبلور لا يحوز القدرات الشاملة والمنظمة التى تتوفر للقطب الرسمى، ولا العقيدة الكفاحية التى تتوفر لقوة الإحتجاج الفوضوى ولكنه يمتلك قيم أخلاقية ونزوعات انسانية تجسد مثل الحداثة السياسية.

أما القطب الرسمى فهو الولايات المتحدة التى تبدى إندفاعا نحو الهيمنة منذ السقوط السوفيتى وحتى الآن، على النحو الذى جسده ألمانيا فى الفترة الممتدة بين تحقيق وحدتها وبين الحرب العالمية الأولى، فالفترتان متشابهتين من زاوية انطلاق قوة جديدة بإمكانات طفرية نحو السيطرة العالمية، وفى حين إنبتقت ألمانيا كقوة تمرد على التوازن الكلاسيكى البريطانى - الفرنسى، فإن الإمكانات القطبية للولايات المتحدة تولدت عن كسر التوازن الدولى القائم إبان الحرب الباردة. وإذا كانت الوحدة الألمانية هى المقوم الدافع الى النزعة الألمانية الى إعادة بناء الجيوسياسية الجرمانية، فإن الثورة المعلوماتية وفائض القيمة التاريخى الناجم عن الفجوة الإستقطابية التى تصنعها بين الولايات

المتحدة كمركز لها، وبين الآخرين تبدو هي المقوم الدافع الى نزعة الهيمنة الأمريكية.

وهنا تكمن فروق أخرى مهمة بين الخبرة الألمانية التاريخية، والأمريكية الراهنة اذ انبنت النزعة الألمانية على روح استعمارية تقليدية كانت نبتا طبيعيا للقرن التاسع عشر وهو قرن الكولونيالية بامتياز، بينما تنبت النزعة الأمريكية على تركيب لا يعكس نزعة استعمارية تقليدية بالمعنى الإمبراطوري الدقيق "التوسعي في الأرض" والمستند الى مقومات الجغرافيا السياسية وحدها، كما لا يعكس نزعة الهيمنة "الحداثية" عبر بناء القوة الشاملة والتي كانت إبان الحرب الباردة بشكل كامل، وانما يتضمن النزعتين معا فهو مزيج من سلوك الإمبراطوري إذ يضرب الآخرين في أراضيهم، ومن غايات الهيمنة إذ لا يقصد الى احتلالهم ولكن الى تأكيد القدرات الجيوسياسية للولايات المتحدة في روعهم بحيث تتمكن من استثمارها في تثبيت نفوذها الإقتصادي من خلال بناء نظام عالمي بالمعنى القانوني والسياسي يخدم العولمة كبنية تركز عمل الفجوة الإستقطابية للثورة التكنولوجية وتوفر لها فضاءً للتمدد على أرضية "المجمع الصناعي العسكري" الذي صار نفطيا، وبات أكثر تحفزا فلم يعد يكتفى باستغلال الحروب فقط بل صار يفتعلها للتدمير وتوزيع عقود إعادة الإعمار جهارا نهارا في نزعة عبثية واضحة تتغذى على نمط الانتاج الرأسمالي الذي يعود إلي توحشه بعد سقوط النموذج الاشتراكي الذي طالما مثل قيادا عليه اضطره إلي مراجعة ذاته وضبط نزوعه إلي التوحش سواء في الولايات المتحدة نفسها التي تمكنت بفضل السياسات الاقتصادية الفورية من تجاوز أزمات الكساد الكبير في الثلاثينيات وما بعدها، أو في أوروبا الغربية التي تمكنت عبر سياسات دولة الرفاهة من درء مخالب الشيوعية إبان الحرب الباردة.

والسؤال المهم .. هل يصلح هذا التركيب من الجيوسياسية، والجيواقتصادية أو من الفاشية والعولمة معا، وبالأحرى من الفاشية المعولمة في الإستمرار؟ وهنا ندعى بفشل هذه الصيغة وسقوطها القريب بتزايد أعضائها وتنامي الراغبين في تحديها وتزايد قدرتهم على تنظيم مواردهم في مواجهتها. وإذا

كانت ألمانيا قد سقطت بفعل حربين على المستعمرات ضد أوروبا كلها تقريبا بجانب الولايات المتحدة ضمن صراع استراتيجي عقلائي ومنظم دار على أسس فاعلة ورشيده للجغرافيا السياسية، فان الولايات المتحدة يواجهها تحديان كبيران من قوتين فاعلتين وإن كانتا متناقضتين:

أولهما : الإرهاب الذي يتبدى كقوة احتجاج فوضوى عاصف علي هيمنة القطب الأمريكي ولكن غير القادر في الوقت نفسه علي تحدي عمله اذ لا يستطيع أن يجسد دور القطب الآخر في توازن دولي مستقر سواء لدافع عملي مهم وهو أن القطبية تعني حضورا ثابتا في بنية النظام القائم يحسب حسابه إبان القيام بالتفاعلات داخل أنساقه بل وقبل القيام بها، فإذا لم توضع ردود فعل هذا القطب في الحساب مسبقا فلن تكون له أهمية القطب حتي ولو احتفظ بحقه في الاحتجاج، أو لدافع أخلاقي أهم يرتبط بالغاية التاريخية التي يستطيع القطب الدولي تجسيدها والتي لا بد وأن تتأسس علي رؤية ايجابية للتاريخ تلهم إيديولوجية سياسية قادرة علي تقديم بدائل واقعية لما هو قائم فالمهم لأى فاعل دولي هو امتلاك المقومات الأساسية لخوض الصراع الدولي بشروط التاريخ وعلي رأسها الايمان بفكرة التقدم المطرد وليس باهدارها علي منوال الارهاب الذي يقوم بدوره الإحتجاجي ليس فقط من خارج اطار الشرعية القانونية، وإنما أيضا من خارج الإطار العام للحركة التاريخية والذي يتسع لأقطاب شتى فاعلة ومؤثرة ومختلفة المذاهب والأديان والمشارب طالما استهدفت غايات انسانية ومعان كلية مقبولة تاريخيا، فبغياب هذه الغايات يتحول الفاعل الدولي، مهما عظم تأثيره، الى قوة احتجاج فوضوي قد يكون لها دورها في اثارة الانتباه إلي مظالم وخطايا في النظام القائم ولكن بضمن فاحش من مظالم وخطايا جديدة ودون قدرة على ان تكون هي قوة التصحيح نفسها.

وثانيهما : المجتمع المدني الذي يحوز قوة تحرر عقلائي وأخلاقي ولدت في مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية قبل سنوات، وتنامت مع شكل "المنتدى الإجتماعي العالمي" من بين العديد من المنظمات غير

الحكومية والحركات المدنية التي تختلف ثقافياً وعرقياً ودينياً ومذهبياً وجغرافياً وجلبياً ولكنها تتفق على مواجهة التوحش الليبرالي في عصر العولمة، كما تبلورت واضحة في ١٥ فبراير من العام الماضي ضد العدوان الأمريكي على العراق فأثبتت قدرة مدهشة على التعبير المستقل عن مواقف سياسية أكثر جرأة ومثل انسانية أكثر رقياً، وشرعية أخلاقية كاملة ضد العدوان حتى داخل الدول التي شايحت حكوماتها الموقف الأمريكي، وإن لم تستطع ردهه لأنها تفتقد للتوجيه المركزي وللقدرة العسكرية وللتنظيم الفعال الذي يحوزه القطب الأمريكي، أو حتى الإصرار والعقيدة الكفاحية التي يمتلكها الإرهاب وتبرر لممارسة الموت بأكثر مما تلهمهم معنى للحياة، فلا شك أن المجتمع المدني يمثل نتاجاً "للعالمية الإنسانية" غير الناضجة تلك التي أتاحت الثورة المعلوماتية وجودها وتبلورها، ولكنها لا تزال عاجزة عن تنظيمه بإحكام وهي تشبه في هذا السياق الحركات الرومانتيكية في القرن الثامن عشر والأفكار ذات الطابع المثالي التي مثلت تحدياً فلسفياً وأدبياً بعد ذلك للروح الكولونيالية، ولمادية ووضعية القرن التاسع عشر المتطرفة التي استلهمت فلسفة الإستنارة الموروثة من القرن الثامن عشر خاصة إيمانها الشديد بالعقل وبمركزية الإنسان في الوجود وبضرورة اضطلاع ذاته المتفردة والمتمردة بمهمة اكتشاف القانون الطبيعي الذي لا قانون سواه في هذا الكون الواسع ما صبغ الوجود كله بمبدأ الحتمية الذي لم يعد ثمة قانون غيره يمكنه أن يكون وسيلة للمعرفة ما وضع الدين بكل حيويته للروح الإنسانية، والفلسفة بكل تراثها التاريخي معا في مأزق التهميش على النحو الذي تعيشه الآن مثل الحداثة السياسية وقيم العالمية الإنسانية.

ولعل الموقف التاريخي الذي تعيشه الآن حركات مناهضة العولمة، والهيمنة هو نفسه ما عاشته الحركة الرومانتيكية في القرن التاسع عشر حينما رفضت جموح المذاهب الوضعية المتطرفة وحاولت أن تستعيد للإنسان توازنه الروحي والنفسى بالإبقاء على المكون الدينى والفلسفى والروحى والجمالى رافداً لإلهامه وتحريره من حتمية القانون الطبيعى. وإذا كانت النزعة

الرومانتيكية رغم امتدادها السريع من الأدب والفن الى الفلسفة والفكر، قد عجزت عن أن تلوى عنق القرن التاسع عشر نحو مساراتها وقيمها الرومانسية في التعبير، والإنسانية في التفكير فاستمر قرنا للوضعية بتياراتها المادية والميكانيكية والمنطقية، وكذلك للاستعمار الأوربي، فان حركات مناهضة العولمة التي بدأت في النصف الثاني للتسعينيات من القرن الماضي، وتصاعدت مع بداية القرن الحالى، وكذلك حركات مناهضة الهيمنة الأمريكية واللتين التحمتا معا في اليوم العالمى لمناهضة الحرب وضد العدوان على العراق قد عجزت هي الأخرى عن تحدى العدوانية الأمريكية، ولا تزال تعجز عن مجاراة حركة العولمة القسرية او غير المتكافئة حتى الآن فهي لم، وربما لن تستطيع في المدى القريب أن تبلور طريقا بديلا للحياة وسوف تكتفى في الأغلب بكونها قوة إحتجاج على الطريق الراهن أو بنية العولمة / الفاشية القائمة والمتحكمة انطلاقا من تراث فلسفى انساني وأخلاقي، وعقل نقدي منفتح ولكن من دون قدرة حقيقية على تحديها بشق مسار آخر يتجاوزها، أو يوازيها الطريق أو بمعنى آخر لا تزال تعوزها القدرة على صياغة روح العصر الذى صارت تتحكم فيه بنية العولمة والهيمنة الأمريكية وتصبغها بصبغتها النفاذة.

غير أن التاريخ، برغم ذلك، يعطى بعض الأمل في فاعلية انسانية لهاتين الحركتين اللتين سوف ترتبطان أكثر في الأعوام المقبلة، وإذا كانت الحركة الرومانتيكية قد ظلت مستبطنة للعقل الأوربي ومتبرعمة لبعض الإتجاهات الفابية داخل الفلسفة الاشتراكية حتى منتصف القرن العشرين لتطرح نفسها بقوة على الوضع الأوربي بعد الحرب الثانية في صور وأفكار قادت الى استيلاء دولة الرفاة التي حمت أوربا من تناقضات الرأسمالية وزحف الشيوعية معا بعد أن كانت السياسات الفوردية قد حمت الولايات المتحدة نفسها من الكساد الكبير في الثلاثينات وأزالت عن رأسماليته المتمددة بقوة الثورة الصناعية الثانية في الربع الأول من القرن العشرين الصورة المتوحشة لدراكولا مصاص الدماء التي رسمها ماركس، فان هاتين الحركتين المناهضتين بزيادة ترابطهما، وتعمق تنظيماتهما، وتبلور قوى انسانية جديدة خلفهما سوف تتمكنان من هزيمة التوجة القسرى للعولمة، والإمبراطورى

للولايات المتحدة فى النهاية ولو بعد فترة تطول أو تقصر حسب عمق وإمتداد النضالات الإنسانية المبذولة ضد التحديات التى سوف تنتجها البيئة الدولية فى صورة فوضى استيراتيجية، أو كوارث كونية، وكذلك أزمات اقتصادية / إجتماعية تنتجها العولمة القسرية أو النيوليبرالية وتهدد بافناء الطبقات الوسطى فى شتى المجتمعات الإنسانية، وجميعها يتطلب لمواجهة عقيدة كفاحية صارت هى المطلب الضرورى للمجتمع المدنى العالمى فى المستقبل المنظور حتى يتمكن من احتلال موقع المعارضة الأخلاقية والفاعلة بديلا عن الإرهاب فى مواجهة الهيمنة الأمريكية التى تلقى بظلالها الثقيلة على المستقبل الإنسانى حيث يسبق سيف التاريخ حكمته وتتبدى التكنولوجيا كسيده للموقف الإنسانى كله صانعة للثراء والدمار معا، بينما تتكتم الحكمة التى صاغت الضمير الإنسانى وألهمت مسيرة تقدمه الطويلة فى ركن بعيد لعله ثنايا عقول الحكماء أو حشايا صدور المؤمنين ليشتعل العالم بلهيب الانتقام ونزعات النار التى لن تتوقف قبل أن تصحو الأديان صحوه رحمة لا انتقام، وتصحو الفلسفة صحوه مراجعة لا مجادلة فيصحو الضمير البشرى طلبا للسلام والعدل ورفضاً للنار والظلم.

الهوامش

- ١- إيمانويل ولارشتاين، في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، ود. إسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، الجزء الأول، ص ٢٨-٣٠.
- ٢- بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.
- ٣- إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.
- ٤- إيمانويل ولارشتاين، في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.
- ٥- بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- ٦- ريتشارد فليتش، الصليب والهلال، بنجوين، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م. في: تاكيس جيروس، استحالة التعميم في التاريخ للعلاقات المسيحية - الإسلامية عبر التاريخ، الحياة ٨/٦/٢٠٠٣م.
- ٧- ريتشارد فليتش، الصليب والهلال، المرجع السابق.
- ٨- البروفيسور بايية، في: د. عبد الحليم محمود، أوربا والإسلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٦م، ص ٣٤.
- ٩- ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، في: إبراهيم العريس، ألف وجه لألف عام، الحياة اللندنية، ١١-٤-٢٠٠٢م.
- ١٠- السير هالفورد ماكيندر في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢١.
- ١١- إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٥.

- ١٢- تيلور وفلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٧٠.
- ١٣- فرناند بروديل في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦ .
- ١٤- جورج مودلسكي في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- ١٥- بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.
- ١٦- قرآن كريم، سورة البقرة: الآية رقم ٢٥١.
- ١٧- روبرت كوكس في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٢٤.
- ١٨- جان جوتمان في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٨.
- ١٩- إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٦.
- ٢٠- دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، دار نشر فلاماريون، باريس ٢٠٠١م في: جورج طرابيشي، الحياة اللندنية، ملحق تيارات، ٧-٤-٢٠٠٠م.
- ٢١- دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.
- ٢٢- إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة وتقديم كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبع الأولى، ١٩٩٧م، ١٧٣.
- ٢٣- د. عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكون، والتمركز حول الذات، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٧م.
- ٢٤- دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.
- ٢٥- دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.
- ٢٦- نوام شومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ١٩٢.
- ٢٧- بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

- ٢٨- تيلور، وفلنت، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.
- ٢٩- تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٩.
- ٣٠- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة خالد الحروب، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ١٩٢.
- ٣١- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص ١٩٣.
- ٣٢- تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.
- ٣٣- تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
- ٣٤- جان زيجلر الأستاذ السابق بجامعة جنيف، سادة العالم الجدد، عرض وترجمة محمد مستجير مصطفى، مجلة سطور عدد ٧٦ مارس ٢٠٠٣م.
- ٣٥- Galimard, all Paul Bairoch, le tiers Monde dans limpasse, paris sidees 1971.
- في : باسكال بونيفاس، إرادة العجز، ترجمة حليم طوسون، كتاب العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، ترجمة حليم طوسون، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٣٧.
- ٣٦- Bertrand Badie et Marie - cluade smouts, le Retournement du monde, Paris, F N S P. Dalloz, 1992, p. 2-5.
- في: باسكال بونيفاس، إرادة العجز، المرجع السابق، ص ١٣٨.
- ٣٧- باسكال بونيفاس، إرادة العجز، مرجع سابق، ص ١٣٨.
- ٣٨- Zbigniew Brezezinski, out of control, New Yourk, Macmillan, 1993. P. 81 . في: باسكال بونيفاس، مرجع سابق، ص ١٣٩.
- ٣٩- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص ١٩٩.
- ٤٠- نوام شومسكي، إعاقاة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٣.

٤١- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٣.

٤٢- بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، ترجمة أ. د. سمير إبراهيم غبور وتحرير الأستاذ محسن عوض، دار المستقبل العربي منشور بمعاونة مؤسسة تقدم الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٤.

٤٣- إدوارد سعيد، ٢٥ سنة على صدوره: تمهيد جديد لكتاب الاستشراق، الحياة اللندنية، ١٢/٨/٢٠٠٣م.

٤٤- صامويل هانتجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوة، دار سطور بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٧-٣٨.

٤٥- عصام عبد الله، شراكة مهددة وأخطاء متكررة... الولايات المتحدة وأوروبا أمام مفترق يصعب تفاديه، الحياة ٢٣/٦/٢٠٠٣.

٤٦- إريك شو، في: سعيد محيو، الحلف الأطلسي يخترع الأعداء .. وأمريكا وأوروبا نحو الطلاق السعيد، الوسط، ٣-٦-٢٠٠٢م.

٤٧- إريك شو، في: سعيد محيو، مرجع سابق.

٤٨- في: سعيد محيو، المرجع نفسه.

٤٩- إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.

٥٠- بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، مرجع سابق، ص ٦٢.

٥١- بيير كالام وأندريه تالمان، الدولة في القلب، مرجع سابق.

٥٢- يورجن هابرماس، في محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس، دار أفريقيا الشرق، بيروت والرباط، الطبعة الثانية ١٩٩٨م، ص ٦٨.

٥٣- جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

- ٥٤- إيمانويل بيرل، أوروبا وآسيا، منشورات باريس، ١٩٤٦م، ص ٩ فى جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، مرجع سابق، ص ٧١.
- ٥٥- عزازى على عزازى، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، عدد ٧٦، مارس ٢٠٠٣م.
- ٥٦- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص ١٤.
- ٥٧- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص ١٣.
- ٥٨- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص ٢٠ - ٢١.
- ٥٩- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص ١٥.
- ٦٠- نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٣٧٧ - ٣٧٨.
- ٦١- نعوم تشومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، المرجع السابق، ص ١٦٦.
- ٦٢- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص ١٨.
- ٦٣- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص ٢١.
- ٦٤- نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٢١٣.
- ٦٥- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص ١٩٩.
- ٦٦- عزازى على عزازى، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، مرجع سابق.
- ٦٧- أنظر: بول كنيدي، القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٦٨ - أنظر: بول كنيدى، القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع
العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن
خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٢٢٧٣
ISBN : 977-281-273-8